مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٤٧٤

الخميس، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ندونغ مبا	(غينيا الاستوائية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	ألمانيا	السيد ليشارتز
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر ويزينغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد المنيخ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في غينيا – بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2019/115)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الحالة في غينيا – بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2019/115)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل غينيا – بيساو إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبالنيابة عن المجلس، أرحّب ترحيباً حاراً بمعالي السيد جواو ريبيرو بوتيام كو، وزير الخارجية والتعاون الدولي والمجتمعات المحلية في غينيا – بيساو.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2019/187، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته كوت ديفوار.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/115، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، بولندا، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، الصين، غينيا الاستوائية، فرنسا، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٤٥٨ (٢٠١٩).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): أود أولاً أن أرحّب ترحيباً حاراً بمعالي السيد جواو ريبيرو بوتيام كو، وزير الخارجية والتعاون الدولي والمجتمعات المحلية في جمهورية غينيا – بيساو.

تُرحب كوت ديفوار، بصفتها قائمة على الصياغة، باتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٤٥٨ (٢٠١٩) بالإجماع، وهو القرار الذي يجدد لمدة سنة واحدة ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. ويود وفد بلدي أن يشكر الدول الأعضاء في مجلس الأمن التي شاركت، بروح بناءة، في المشاورات والمفاوضات بشأن النص. فقد وضعت في اعتبارها باستمرار تطورات الحالة على أرض الواقع، حيث تخللت هذه الفترة الأعمال التحضيرية لعقد الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في ١٠ آذار/مارس، في أعقاب بعثة مجلس الأمن إلى غينيا – بيساو في ١٥ و ١٦ شباط/فبراير.

ويجسّد القرار التوافق القوي في آراء أعضاء المجلس وشواغلهم المشتركة إزاء الحالة في غينيا – بيساو على حد سواء. وعند النظر بشكل وثيق، بما يتجاوز بعض المسائل التي لا تقل أهمية، نرى أن القرار يتميز بالتشديد على أربع نقاط رئيسية، ألا

وهي: إعادة هيكلة مكتب الأمم المتحدة المتكامل وأهمية تنفيذ الدورة الانتخابية والدعم المقدّم من الشركاء الدوليين والحاجة الملحة لأن يقرر أصحاب المصلحة في غينيا – بيساو مصير بلدهم بأنفسهم.

وفيما يتعلق بإصلاح مكتب الأمم المتحدة المتكامل، يؤيد مجلس الأمن توصيات الأمين العام بشأن إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في غينيا – بيساو ووضع ترتيب جديد للمهام، على النحو المبين في تقريره الخاص الوارد في الوثيقة S/2018/1086 عن التقييم الاستراتيجي للمكتب الذي طلبه المجلس في قراره السابق ٢٤٠٤ (٢٠١٨).

ومن خلال هذا القرار الجديد، يؤيّد مجلس الأمن مبدأ إعادة تشكيل المكتب التي ستجري على ثلاث مراحل. وتهدف المرحلة الأولى، المشار إليها باعتبارها المرحلة الانتخابية، أساساً إلى الحفاظ على هيكل المكتب الحالي بهدف تقديم الدعم الملموس لتنظيم الانتخابات التشريعية المقرر عقدها في ١٠ آذار/مارس والانتخابات الرئاسية في وقت لاحق من السنة. وفي إطار المرحلة الثانية، سيكون المكتب مسؤولاً عن ضمان الظروف المناسبة لتنفيذ برنامج الإصلاح، بما في ذلك إعداد خطته الانتقالية بالتنسيق مع السلطات الوطنية. أما المرحلة الثالثة فستركّز على تنفيذ الخطة الانتقالية للانسحاب التدريجي وتسليم المسؤوليات إلى فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وينبغي التشديد، مع ذلك، على أن المجلس قد امتنع عن فرض جدول زمني صارم وحازم لإنجاز عملية إعادة الهيكلة بهدف منح المكتب مرونة حقيقية لمراعاة التطورات على أرض الواقع.

وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالمسار الثاني من القرار، بشأن الطابع الحاسم لتنظيم الانتخابات، فقد أكّد مجلس الأمن بوضوح أن عملية إعادة تشكيل المكتب ينبغي أن تتم بعد اكتمال الدورة الانتخابية لعام ٢٠١٩، مما يبرز أهمية الانتخابات. وفي هذا الصدد، يحثّ المجلس الجهات المعنية في غينيا – بيساو على الالتزام الصارم باتفاق كوناكري بشأن تنفيذ خريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتسوية الأزمة السياسية في غينيا بيساو، بينما يشدد أيضاً على أهمية إجراء انتخابات برلمانية حرة ونزيهة حقاً في ١٠ آذار/مارس، فضلاً عن الانتخابات الرئاسية لهذا العام.

وعلى نفس المنوال، ولإظهار الالتزام القوي للمجلس، إن كان ثمة حاجة إلى ذلك، فإن القرار يؤكد مجددا الدور المحوري للشركاء الدوليين – الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى – في البحث عن مخرج سلمي من الأزمة في غينيا – بيساو. ويشجعهم، على وجه الخصوص، على تعزيز التعاون مع حكومة غينيا – بيساو ومواصلة العمل معاً من أجل تحقيق الاستقرار في البلد.

وفي السياق نفسه، يُثني القرار بوجه خاص على القيادة الفعالة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ويؤكد من جديد دعم مجلس الأمن للمنظمة دون الإقليمية لغرب أفريقيا في اتخاذ تدابير صارمة حيال الأشخاص الذين من شأن أفعالهم تعطيل أعمال السير السلس للانتخابات المقبلة. وبخصوص الجهات المعنية الوطنية على وجه التحديد، يحثها القرار مرة أخرى على العمل لحماية المكاسب التي لا تزال هشة على طريق الاستقرار ووضع مصالح شعب غينيا – بيساو فوق أي اعتبارات أخرى.

أخيراً، من المهم أيضاً أن نتذكّر أن القرار يشدد على المسألة الحاسمة الأهمية المتمثلة في مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود الوطنية. وفي هذا الصدد، يوجه المجلس نداء عاجلاً إلى الجهات المانحة لتأمين مساهمات كافية لتنفيذ برامج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في غينيا – بيساو.

في الختام، يود وفد بلدي، من جانبه، أن يوجه نداء رسمياً إلى مجلس الأمن والشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف لمواصلة دعم غينيا – بيساو لما فيه المصلحة المطلقة للسكان المدنيين.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتعاون الدولي والمجتمعات المحلّية في غينيا – بيساو.

السيد كو (غينيا – بيساو) (*تكلم بالفرنسية*): إذ أبدأ بياني، سيدي الرئيس، أود أن أؤكد مجدداً تهاني غينيا – بيساو لكم على الطريقة الممتازة التي تولى بها بلدكم، غينيا الاستوائية، رئاسة مجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير الذي كان حافلا بالعمل.

وستحمل رئاستكم، التي تنتهي اليوم، السمة المميزة للكفاءة. ويكفي ذكر المناقشة القيمة والمثمرة (انظر S/PV.8473) التي عقدت أمس بمبادرة منكم بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذ المجلس بالإجماع القرار التاريخي ٢٤٥٧ (٢٠١٩)، الذي سيدرج في سجلات تاريخ العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

كما أود الإعراب عن امتناننا لكم، سيدي، ولجميع أعضاء المجلس على زيارة بيساو يومي ١٥ و ١٦ شباط/فبراير. فزيارة المجلس الميدانية أتاحت له فرصة للقاء جميع الجهات الفاعلة في الحياة السياسية في البلد، فضلا عن أعضاء المجتمع المدني. وخلال زيارته، والتي كانت بالتأكيد قصيرة ولكنها غنية بالدروس، استقبل المجلس كبار المسؤولين في بلدنا، بمن فيهم رئيس الجمهورية، فخامة السيد خوسي ماريو فاث، ورئيس الوزراء أريستيديس غوميث، الذي تبادل معه الأعضاء آراء صريحة ومفيدة.

لقد أردنا المشاركة في جلسة المجلس هاته لأنها تمثل، من جهة، التجديد الأخير لولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو في تشكيلته الحالية، بعد ما يقرب من ٢٠ عاما على وجوده في بلدنا، ومن جهة أخرى، لأننا أردنا أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا لمجلس الأمن على دعمه خلال تلك الأعوام، ولنعرب مجددا للأمين العام أنطونيو غوتيريش عن تقديرنا الكبير لالتزامه الشخصي بالنيابة عن غينيا – بيساو وشعبها، كما نؤكد له على دعمنا الكامل خلال الاضطلاع بالإصلاحات الجارية في منظومة الأمم المتحدة.

ويأتي القرار ٢٤٥٨ (٢٠١٩)، الذي اتخذه المجلس للتو، في أعقاب توصيات الأمين العام بشأن إعادة تشكيل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، وإعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في بلدنا، والهيكل الهرمي الجديد للمهام. إن التغييرات والتعديلات الهيكلية الأخرى وطريقة الأداء المبينة تضع نهجا جديدا حقا قائما على تجارب الماضي والواقع في الميدان. ومن الواضح أن إعادة الهيكلة تستجيب لاهتمام رئيسي كبير بالترشيد والحاجة إلى زيادة التأثير على مسار الأحداث، بما في ذلك إحداث أثر حقيقي على السكان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدنا.

لقد شهد بلدنا، منذ افتتاح مكتب الأمم المتحدة في غينيا – بيساو عام ١٩٩٩، حالة متكررة من عدم الاستقرار السياسي، الأمر الذي يجعل من الصعب على البعض إبراز إنجازات الأمم المتحدة في غينيا – بيساو. وفي هذا الصدد، أود أن أطمئن أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي بصفة عامة من خلال القول بشكل قاطع أن وجود مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو في بلدنا قد كانت له قيمة كبيرة. لقد شهدنا واستفدنا طوال السنين من المشاركة البناءة من مختلف الأفرقة التي جاءت إلى بلدنا، فضلا عن الدور الهام الذي يؤديه الممثلون الخاصون المتعاقبون للأمين العام. وأود، هنا والآن، أن أشيد بهم وأن أشكرهم شكرا جزيلا باسم بلدي.

وهذا أيضا هو الوقت والمكان المناسبين للإشادة، نيابة عن السلطات العليا في بلدي، بفخامة الرئيس محمد بخاري،

رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، وفخامة الرئيس ألفا كوندي، رئيس جمهورية غينيا، فضلا عن منظمتنا دون الإقليمية، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجميع قادتها، التي نعرب عن امتناننا لها على الدور الحاسم الذي تضطلع به في صون السلام والاستقرار في غينيا – بيساو.

وقد أسهم الحضور النشط لشركائنا في غينيا – بيساو إلى حد كبير في بدء العديد من الإصلاحات، ولا سيما في مجالات الدفاع والأمن والعدالة وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين وتعزيز المصالحة الوطنية. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، التي لا تزال حيوية، أود أن أشدد على الإسهام الهام من جانب مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو لإعداد وإنجاز العمل الذي أدى إلى توقيع الأطراف السياسية الفاعلة والمجتمع المدني على ميثاق للاستقرار ومدونة قواعد السلوك في ضوء الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في ١٠ آذار/مارس.

إننا بصدد عملية جارية. ولذلك فغ، الأمر يتعلق بمواصلة التفكير والتعمق فيه، بغية تمكين غينيا – بيساو من تولي ملكية النهج الجديد والأكثر دينامية والأكثر فعالية والأقل تكلفة للتعاون مع منظومة الأمم المتحدة ككل. ونأمل أن تكتمل جميع الخطوات المؤدية إلى إغلاق المكتب في عام ٢٠٢٠ وفقا للخطة الموضوعة. وينبغي أن تكون المرحلة الانتقالية فترة تتمكن خلالها سلطات غينيا – بيساو، من خلال إجراء حوار دائم مع الأمم المتحدة، من زيادة الاستفادة من الخبرات التي تراكمت لدى الفريق القطري على أرض الواقع. ويجب أن يمتد هذا النمط الجديد من أنماط التعاون إلى جميع الوكالات والهيئات والصناديق والبرامج، وذلك من أجل توطيد المكاسب التي تحققت بالفعل في المجالات التي ذكرتها، وبالتالي تمكين بلدنا، غينيا – بيساو، من تهيئة الظروف لتحقيق التنمية المتناغمة والمطردة والمستدامة في جو من السلام والأمن والاستقرار السياسي الدائم.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.